



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين - الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15 - 16 فبراير/شباط 2006

### مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون

#### تقرير مرحلي

1- الهدف من هذا التقرير المرحلي لعام 2005 هو ما يلي:

(أ) إعلام مجلس المحافظين بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون ومشاركة الصندوق في المبادرة؛

(ب) توفير معلومات محدثة لمجلس المحافظين بشأن الجهود التي يبذلها الصندوق لتعبئة موارد خارجية إضافية للمساعدة في تمويل مساهمة الصندوق في هذه المبادرة.

2- **التقدم في تنفيذ المبادرة.** وصلت 18 دولة حتى الآن إلى نقطة الانجاز، وهناك تسع دول أخرى في المرحلة الانتقالية بين نقطة الإنجاز ونقطة اتخاذ القرار (انظر الجدول). وقد تسارعت خطى بلوغ الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية إلى نقطة الانجاز في السنتين الأخيرتين، بفضل التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ برامجها المتعلقة بالاقتصاد العام واستراتيجيات الحد من الفقر. ومنذ شهر سبتمبر/أيلول 2004، كانت هندوراس، ومدغشقر، ورواندا، وزامبيا قد وصلت إلى نقطة الانجاز، حيث وافق المجلس التنفيذي على مبلغ إضافي لرواندا قيمته 4.71 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ووصلت بوروندي إلى نقطة اتخاذ القرار في أغسطس/آب 2005. وسوف يعرض على المجلس اقتراح بالموافقة على مشاركة الصندوق في تخفيض ديون بوروندي في دورته التي سيعقدتها في أبريل/نيسان 2006. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشاد وملاي قد تصلان إلى نقطة الانجاز في النصف الأول من عام 2006.



3- **مجموع تكاليف المبادرة التي يتحملها الصندوق.** يقدر حالياً مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في كامل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصافي القيمة الحالية بمبلغ قدره 267.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (388.0 مليون دولار أمريكي)، وهو مبلغ يعادل بالقيمة الاسمية 420.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (610.4 مليون دولار أمريكي) تقريباً<sup>1</sup>. ومن المرجح أن تزداد التكاليف التقديرية الحالية بسبب تأخر البلدان في الوصول إلى نقطتي الإنجاز واتخاذ القرار، وتفاقم الظروف الاقتصادية المفضية إلى ضرورة إجراء تخفيف إضافي عند نقطة الإنجاز. وستبلغ المتطلبات الاسمية لتكاليف المبادرة التي سيتحملها الصندوق زهاء 27 مليون دولار أمريكي في عام 2005، وسترتفع عام 2006 لتصل إلى نحو 50 مليون دولار أمريكي.

4- **التزامات الصندوق حتى تاريخه.** التزم الصندوق حتى اليوم بالتخفيف المطلوب لديون كل البلدان الـ 27 الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. ويبلغ مجموع التزامات الصندوق إلى الآن 194.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (28.0 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية، وهو مبلغ يصل إلى 300.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (436.3 مليون دولار أمريكي) من تخفيف خدمة الدين بالقيمة الاسمية.

#### البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز	البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار	البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار
بنن	الكاميرون	بوروندي
بوليفيا	تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جزر القمر
إثيوبيا	غامبيا	الكونغو
غانا	غينيا	كوت ديفوار
غيانا	غينيا-بيساو	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
هندوراس	ملاوي	ليبيريا
مالي	ساو تومي وبرنسيبي	ميانمار
مدغشقر	سيراليون	الصومال
موريتانيا		السودان
موزامبيق		توغو
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
السنغال		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		
18	9	11

<sup>1</sup> ليس فيها أي نشاط للصندوق.

5- **تخفيف الديون المقدمة.** بلغ ما قدمه الصندوق من تخفيف للديون حتى الآن 85.3 مليون دولار أمريكي إلى جميع البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز.

<sup>1</sup> حسب تقديرات الأساس في سبتمبر/أيلول عام 2005 لأسعار صرف الدولار الأمريكي المعمول بها في 30 سبتمبر/أيلول 2005.

6- تمويل مشاركة الصندوق في تخفيف الديون. يمول الصندوق مشاركته في مبادرة تخفيف الديون من خلال حسابه الداخلي لمبادرة الديون والمساهمات الخارجية (المقدمة مباشرة إلى الصندوق أو من خلال حساب الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي)، وكذلك من موارده الخاصة به. وتبلغ قيمة المساهمات الخارجية (المدفوعة أو المتعهد بها) نحو 83.7 مليون دولار أمريكي (57% من المجموع). أما مساهمات الصندوق من موارده الخاصة به فتصل إلى زهاء 60 مليون دولار أمريكي (41%) عبر ثلاث عمليات تحويل منفصلة أقرها المجلس التنفيذي في 1998، و1999، و2002، علماً بأن قيمة التحويل الأخير بلغت 41.0 مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة عائد الاستثمار من حساب الصندوق لمبادرة الديون 3.7 مليون دولار أمريكي (2%).

7- ومن أجل التخفيف من حدة أثر تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات بقروض ومنح جديدة، تسلك إدارة الصندوق طريقين لتعبئة مزيد من الموارد الخارجية الإضافية، وتشجع الدول الأعضاء في الصندوق على ما يلي:

(أ) تزويد الصندوق مباشرة بموارد إضافية لمساعدة تمويل مساهمته في المبادرة؛

(ب) تمكين الصندوق من الوصول إلى صندوق أموال الأمانة الخاص بمبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي، وهو النهج الذي تتبعه الآن عدة دول أعضاء. وكخطوة تالية، فقد طلب إلى الصندوق إعداد وثيقة تقنية توفر تفاصيل عن مقدار ما يتحملة في مبادرة الديون لعرضها على الاجتماع التقني المقبل لصندوق الأموال المذكور بغية ضمان الوصول إلى ذلك الصندوق.

8- الزيادات المقبلة المحتملة في تكاليف مبادرة الديون التي يتحملها الصندوق. في سبتمبر/أيلول 2004، قامت المؤسسة الدولية للتنمية بتمديد مهلة "بند الانقضاء" حتى ديسمبر/كانون الأول 2006 لتمكين البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار من ضمان انخراطها في مبادرة الديون. ويأتي شرط "بند الانقضاء" من برنامج عمل عام 1996، الذي وضع حداً زمنياً حتى لا تتحول مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تسهيل دائم، ولتشجيع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تنفيذ برامج تكيف تمكنها من الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي ومن المؤسسة الدولية للتنمية. كما تمت الموافقة على السماح لبلدان أخرى، بالإضافة إلى البلدان الحالية الثمانية والثلاثين، بالانضمام إلى المبادرة رهناً بمعايير المديونية.

9- ويقوم البنك الدولي حالياً بتقدير المبلغ المحتمل أن يساهم به في تخفيف الديون. وبناء على الافتراضات الأولية المؤقتة، فإن الصندوق قد يتحمل مبلغاً في حدود 51.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (74.0 مليون دولار أمريكي) على أن تبدأ الدفعات اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2007.